برنامج التدخل والتأثير السعودي
في السياسة اللبنانية

الفهرس:

البرنامج العام للتدخل والتأثير السعودي في لبنان 4
الأهداف الرئيسية للتدخل السعودي في لبنان 4
العودة السعودية المقرونة بالتدقيق والتدخل بالتفاصيل 6
عينة حول التدخل والتأثير السعودي في لبنان: الانتخابات البلدية والمحلية 8
أولًا: تعزيز النفوذ المحلي للقوى الحليفة للسعودية 8
ثانيًا: إضعاف نفوذ حزب الله وحلفائه على المستوى الشعبي 8
ثالثًا: إظهار القوة والنفوذ وإرسال رسائل سياسية قوية للداخل اللبناني 9
رابعًا: تنسيق الجهود مع القوى والاحزاب والجماعات المعارضة لحزب الله 9
خامسًا: تعزيز الاتجاهات العامة لسياسات التأثير والتدخل السعودية في لبنان 9
لماذا تركت واشنطن للرياض حيزًا مريحًا للعمل في لبنان 10
أولًا: توافق الأهداف الاستراتيجية العامة بين الولايات المتحدة والسعودية في لبنان 10
ثانيًا: تركيز الولايات المتحدة على أولويات وصراعات إقليمية أخرى 10
ثالثًا: حماية العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية والملفات المرتبطة بها 10
رابعًا: محدودية خيارات الولايات المتحدة في لبنان 11
خامسًا: عدم وجود بديل واضح أو أفضل 11
تقدير استشرافي للتدخل السعودي السلبي في لبنان (السنة القادمة) 11
1. استمرار مستوى التدخل السلبي المرتفع 11
2. تركيز التدخل على مجالات رئيسي 12
3. استمرار الأساليب السلبية الرئيسية 12
4. سيناريوهات محتملة 13

خلاصة واستنتاج 13

على الرغم من صغر حجمه، يحتل لبنان أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية في حساباتها الإقليمية. والسعوديون على استعداد لتكريس موارد وبذل اهتمام خاص بلبنان قد لا يخصصونه لبلدان أخرى، بسبب أهميته الاستراتيجية المتصورة في التنافس السعودي الاقليمي الأوسع.

تدرك السعودية من خلال العمل وفق النمط الامريكي في لبنان أن السياسة غالبًا ما تتعلق بتراكم الإنجازات وأن التدخل في التفاصيل، سواء كان للتأثير على تعيين محلي، أو تشكيل سياسة ثانوية، أو التحكم في الرواية في وسيلة إعلامية محددة، يساهم في التأثير التراكمي المنشود. وأن هذه الإجراءات الصغيرة الظاهرية، عند مضاعفتها في مجالات مختلفة، يمكن أن تغير بشكل كبير المشهد السياسي العام لصالح السعودية بمرور الوقت.

وينبع التدخل السعودي الجاري في التفاصيل الدقيقة للسياسة اللبنانية، حتى تلك التي تبدو غير مهمة، من مزيج من الحسابات الاستراتيجية، وانعدام الثقة العميق، والرغبة في ممارسة أقصى قدر من النفوذ. قد يبدو التركيز على "التفاصيل الصغيرة" غير متناسب، ولكن بالنسبة للمملكة العربية السعودية، غالبًا ما تكون هذه التفاصيل قطعًا حاسمة في لعبة أكبر وأكثر تعقيدًا. حيث تنظر السعودية إلى لبنان باعتباره ساحة معركة حاسمة في تنافسها الإقليمي الأوسع مع إيران. وهي ترى السياسة اللبنانية كنموذج مصغر لهذا الصراع الأكبر. وتعتبر السيطرة على التفاصيل، حتى تلك التي تبدو ثانوية، ضرورية للسيطرة على المسار العام للبنان ومنعه من الانزلاق أكثر تحت النفوذ الإيراني.

بعد عامين تقريبًا من الانكفاء الجزئي عادت المملكة العربية السعودية وبمباركة امريكية لتمارس دور الوصاية على أجزاء مهمة من المشهد اللبناني العام وذلك بعدما انتفى العائق الذي منعها من استثمار تدخلها السابق في الانتخابات النيابية اللبنانية عام 2022، وهو تركيبة السلطة التي خرجت بعد الانتخابات والتي لم تكن مواتية إلا لممارسة جزء من النفوذ السعودي ولم تكن بحجم طموحات المملكة. كانت معركة السعودية التي شنت في انتخابات 2022 البرلمانية تهدف إلى الامساك بالسلطة التنفيذية بطرفيها:

1- الحكومة "مالكة الصلاحية" التي كانت تطمح الرياض أن تشكلها بواسطة الأغلبية النيابية التي اعادت انتزاعها من التحالف الوطني (حزب الله وحلفاؤه)
2- رئاسة الجمهورية التي كانت أمام استحقاق انتخابات رئاسية جديدة مع قرب نهاية عهد الرئيس ميشال عون.

إلا أن الظروف السياسية المحلية والاقليمية لم تمنح السعودية فرصتها المزعومة بالسيطرة والتحكم أو الوصاية على طرفي السلطة التنفيذية، حيث اديرت البلاد في فترة الفراغ الرئاسي بواسطة الحكومة التي لم تتمكن السعودية من الوصاية عليها بسبب غياب تمثيلها الوازن فيها

وعلق انتخاب رئيس جديد للجمهورية بسبب عدم قدرة حلفاء السعودية في البرلمان تأمين النصاب لانتخاب رئيس. بقيت الاوضاع على ما هي عليه حتى اندلعت معركة أولي البأس 23-9-2024، حيث خرجت أولى تعبيرات ما اعتقدت السعودية وحلفاؤها اللبنانيون أنّ حزب الله أصيب بضعف شديد وخسائر كبيرة في هذه المعركة وكان التعبير الأبرز عن المرحلة القادمة ما أطلقه سمير جعجع الحليف رقم 1 للسعودية في لبنان بصراحة وفي عز المعارك الطاحنة في الجنوب وتعرض نصف مساحة لبنان لغارات مدمرة في مقابلة مع قناة ال "أل بي سي" اللبنانية في 7-11-2024**:"أنه يقبل بجلسة لانتخاب رئيس للجمهورية لا تشارك فيها الطائفة الشيعية"**، كانت كلمة السعودية تلك على لسان أكبر حلفائها إيذانًا بعودة الماكينة السعودية للعمل بكامل طاقتها على حساب ما زعم ويزعم حلفائها أن المقاومة تعرضت لخسارة كبرى في حربها مع العدو.

فور انتهاء الحرب تمكنت الولايات المتحدة وبمشاركة سعودية من القبض على السلطة واستخدمتا نفوذهما في السلطة التشريعية لتأمين انتخاب قائد الجيش العماد جوزيف عون رئيسًا للجمهورية باندفاعة كبيرة وتعيين القاضي نواف سلام بعد أيام رئيسًا لحكومة من لون واحد مع تطعيم بسيط بتكنوقراط شيعة محسوبين على حركة أمل وحزب الله وببيان وزاري استثنى المقاومة لأول مرة منذ 35 عامًا.

بدا من خلال ما تقدم أن وظيفة العهد الجديد وحكومته الأولى في المفهوم السعودي على الأقل قد تأمنت وأن الباقي هو إطلاق مشروع تحجيم حزب الله بعد نزع سلاحه ونزع أي إمكانات قد تكون في تصرفه لتدعيم بيئته بهدف محاصرة وتطويع تلك البيئة، ومن ذلك:

1- التدخل في عرقلة الاموال المخصصة لإعادة الاعمار وربط أي مساعدات بشروط يتضمن أهمها "نزع سلاح حزب الله".
2- التدخل بشكل علني لتشجيع ما قامت به القوى الأمنية اللبنانية من إجراءات سلبية تطال حزب الله وبيئته بشكل مباشر.
3- دعم الحكومة اللبنانية في اجراءاتها لقمع وتخريب اعتصام لحزب الله قرب المطار.
4- فتح هواء الاعلام السعودي لمن أراد المس بحزب الله والطائفة الشيعية في لبنان، والمساهمة في بناء وتفنيد وتوسيع رواية هزيمة حزب الله في وسائل الاعلام الكلاسيكي والجديد وعبر مجموعة من الشخصيات المؤثرة المرتبطة بالسعودية.
5- التدخل المباشر خلف الستار في موضوع التعيينات وملئ الشواغر في الادارة اللبنانية لضمان عدم الاتيان بأي مسؤول أمني او مدني متعاطف مع حزب الله.
6- دعم الرواية السورية المختلقة حول تدخل حزب الله في أحداث البقاع والحدود الشرقية.
7- محاولة خلق حالة من الانقسام السني الشيعي باستعمال كل ما يمكن من دعايات تطال إذكاء الفتنة بين الطرفين حصرًا.
8- الاشراف المباشر على تركيب اللوائح وتنظيم التحالفات في الانتخابات البلدية والمحلية اللبنانية والضغط على تيار المستقبل ومجموعات سنية وازنة للانسحاب لمصلحة قوى واتجاهات مقربة من السعودية سنية وغير سنية وعلى رأسها القوات اللبنانية.

وسنلاحظ في السياق أدناه مدى تطابق المشروع السعودي الجديد مع الأهداف الرئيسية لبرنامج التدخل والتأثير السعودي في السياسة اللبنانية.

البرنامج العام للتدخل والتأثير السعودي في لبنان

يتمحور البرنامج العام للتدخل السعودي في لبنان حول عدة نقاط رئيسية مترابطة، على رأسها احتواء وتقويض حزب الله. هذا الهدف هو المحرك الأساسي للتدخل السعودي القديم والجديد، وتسعى السعودية إلى تقليل دور حزب الله في السياسة اللبنانية وإضعاف تحالفاته المحلية والاقليمية.

وفي سياق احتواء حزب الله، تدعم السعودية الجيش اللبناني ليكون قوة مقابلة قادرة على بسط الأمن والسيطرة على السلاح. وتفضل السعودية دعم قوى سياسية تعتبرها حليفة لها ومعارضة لحزب الله، مثل حزب القوات اللبنانية وزعيمها سمير جعجع، وشخصيات ومجموعات سنية وتسعى لتعزيز دورهم في المشهد السياسي. وتستخدم الرياض الأزمات السياسية والاقتصادية في لبنان كفرصة للضغط وتحقيق أهدافها، مثل التأثير في الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات والانتخابات الرئاسية. وفي مراحل معينة، لجأت السعودية مباشرة أو عبر وكلائها اللبنانيين إلى التأكيد على أهمية اتفاق الطائف للحفاظ على التوازنات السياسية والطائفية في لبنان، كآلية لمنع هيمنة طرف وحيد آخذ بالتطور سياسيًا واجتماعيًا مع امتلاكه عناصر قوة وهو الطائفة الشيعية.

وفي نهاية بنود البرنامج السعودي للتأثير على لبنان ثمة سعي سعودي مواز يهدف لإعادة توجيه السياسة اللبنانية بعيدًا عن نهجها الذي اتبعته في العقود الثلاثة الماضية وإعادة ربطها بالسعودية ودول الخليج ودول "الاعتدال" العربي.

الأهداف الرئيسية للتدخل السعودي في لبنان

لا يحتاج المتابع إلى عناء كبير ليكتشف أن تغييرًا رئيسيًا طرأ على استراتيجية التدخل السعودي في لبنان بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري عام 2005 وتبلور هذا التغيير علنًا بعد حرب تموز 2006، بخطة تقويض قوة حزب الله وشيطنته كهدف استراتيجي رئيسي أضيف عليه في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين بند نزع سلاح الحزب الذي ساهم في إفشال كل مخططات السعودية في سوريا والعراق واليمن ولبنان وساعد في الاجهاز على المشروع التكفيري الذي اطلقته السعودية على المنطقة والذي عاد وعقرها داخل المملكة، وظهر في سياقات مختلفة مثل دعم الجيش اللبناني، والضغط السياسي، والتحالفات الإقليمية، والسعي لتقوية الأحزاب والشخصيات السياسية التي تعتبر مقربة من السعودية ومعارضة لحزب الله، وإضعاف القوى المتحالفة مع الحزب. واستخدمت ذلك منذ العام 2009 للتأثير في الانتخابات الرئاسية والنيابية وتشكيل الحكومات لضمان وجود شخصيات وسياسات تتماشى

مع المصالح السعودية، وذلك بهدف السعي لخلق ستاتيكو لاستقرار لبنان، وفق رؤية سعودية ترى أن الاستقرار الحقيقي يتطلب إضعاف حزب الله وتغيير التوازنات القائمة.

فيما يلي الاهداف والعناصر الرئيسية للتدخل والتأثير السعودي في السياسة اللبنانية:

أ- إضعاف قوة حزب الله السياسية والعسكرية والشعبية، وعزله داخليًا وإقليميًا.

ب- شن حملات إعلامية وسياسية لتشويه صورة حزب الله وتقويض شعبيته، ودعم خطابات سياسية تهاجم الحزب وتطالب بنزع سلاحه وتقليل دوره.

ت- دعم القوى السياسية والإعلامية والمجتمعية المعارضة لحزب الله، لتقوية جبهة داخلية مناوئة للحزب. هذا يشمل دعم شخصيات وأحزاب مسيحية وسنية تعتبرها السعودية حليفة.

ث- تجفيف مصادر تمويل حزب الله بشكل غير مباشر عبر الضغط على الاقتصاد اللبناني وتقويض القطاعات التي قد يستفيد منها الحزب.

ج- منع وصول شخصيات مقربة من حزب الله أو حلفائه إلى السلطة، والعمل على تشكيل حكومات وبرلمانات تضعف من نفوذ الحزب.

ح- المغامرة الأمنية بالجيش اللبناني من خلال السعي الحثيث إلى وضع الجيش في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع حزب الله، وتقوية الجيش كبديل عن حزب الله في السيطرة على السلاح. مع الاقتناع بأن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف الجيش اللبناني في حال انخراطه في صراعات داخلية، أو استخدامه كأداة في الصراعات السياسية، مما يؤثر على دوره الوطني في حماية لبنان وسيادته.

خ- عرقلة المساعدات الدولية للبنان أو توجيهها بشكل مشروط كأداة ضغط سياسي بهدف حرمان حزب الله وحلفائه من أي فوائد اقتصادية أو تنموية قد تأتي من المساعدات الدولية، وزيادة الضغط على بيئة الحزب الشعبية.

د- تعميق الانقسام السياسي في لبنان بين الموالاة والمعارضة، وزيادة الاستقطاب الطائفي والمذهبي، مما يؤثر على الاستقرار الوطني بشكل عام.

ذ- العمل على مفاقمة الأزمة الاقتصادية والمعيشية في لبنان، مما يؤثر على جميع اللبنانيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ويخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العام.

ر- المساهمة في خلق مناخ سياسي متوتر ومنقسم، يزيد من حدة الخطاب الطائفي والمذهبي في الإعلام والفضاء العام اللبناني، مما يؤثر على الوحدة الوطنية والحوار الداخلي.

ز- تعطيل العملية السياسية في لبنان، وتأخير تشكيل الحكومات، وإطالة أمد الفراغ المؤسساتي، مما يزيد من الأزمات السياسية والاقتصادية والإدارية في البلاد، ويضعف مؤسسات الدولة.

العودة السعودية المقرونة بالتدقيق والتدخل بالتفاصيل

تعتبر عودة السعودية إلى لعب دور مؤثر في لبنان مرتبطة بنتائج "معركة أولي البأس"، ومؤشرًا على أن السعوديين باتوا يعتقدون أن زمن انكفائهم قد ولى وأنهم الآن بصدد جني ما زرعوه خلال السنوات الماضية بشكل تراكمي وصولًا إلى نتائج استحقاق الانتخابات النيابية عام 2022 والذي وضعت فيه السعودية كل ثقلها المالي والمعنوي والسياسي والديني لدعم مرشحيها الذين اعتبرت أنهم يضمنون امتلاكها ناصية مهمة من ناصيات النفوذ في لبنان. ولكن السعودية مع عودتها الجديدة على ابواب الانتخابات البلدية والمحلية ابدت حرصًا لم يعهده اللبنانيون فيها من قبل بالتدخل في الجزئيات والتفاصيل وهو مخالف لما خبرته الساحة اللبنانية من التدخل السعودي الذي كان غير معلن بالكامل.

تنظر المملكة العربية السعودية إلى حزب الله باعتباره قوة منظمة للغاية ومتجذرة بعمق في لبنان، وقادرة على التسلل والتأثير في جميع مستويات الحكومة والمجتمع. وهي تعتقد أن حزب الله يمكن أن يستغل حتى الثغرات الطفيفة أو الفرص لتعزيز سلطته ودفع مصالحه. لذلك، لا تعتبر أي تفاصيل صغيرة جدًا بحيث لا يمكن إغفالها عندما يتعلق الأمر بمواجهة حزب الله.

ولدى السعودية أيضًا ثقة محدودة في حيادية وفعالية مؤسسات الدولة اللبنانية، التي كانت تاريخيًا ضعيفة وعرضة للتأثير الطائفي والسياسي. وتشعر بأن الاعتماد فقط على العمليات الرسمية والاتفاقات العامة غير كاف لضمان حماية المصالح. يسمح التدخل التفصيلي للسعودية بممارسة النفوذ على مستوى أدق، متجاوزة أو مكملة للقنوات الرسمية.

فالتجارب السابقة في لبنان، حيث تم تقويض أو التحايل على المبادرات المدعومة من السعودية من خلال إجراءات تبدو ثانوية، عززت الاعتقاد بأن الرقابة التفصيلية والتدخل ضروريان. لذا فهي تتصرف بدافع الحذر المكتسب، بناءً على الإخفاقات الماضية المتصورة.

كما يشير التدخل في التفاصيل إلى الحلفاء في لبنان بأن المملكة مستثمرة بعمق وتولي اهتمامًا وثيقًا بجميع جوانب السياسة اللبنانية. هذا التطمين أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الولاء وتشجيع التعاون من الشركاء على الأرض. إنه يظهر أن السعوديين ليسوا مهتمين بالخطوط العريضة فحسب، بل هم على استعداد للدخول في التفاصيل.

يساعد التدخل الدقيق المملكة العربية السعودية في ترسيخ خطوط حمراء وتوقعات واضحة لجميع الأطراف السياسية في لبنان. من خلال التدخل في مسائل تبدو ثانوية، فإنهم يرسلون رسالة مفادها أن نفوذهم يمتد إلى جميع المستويات وأنهم يتوقعون احترام مصالحهم في كل

جانب . وهذا وسيلة لإبراز القوة وردع الخصوم. إنه يدل على استعداد السعودية وقدرتها على ممارسة النفوذ وصولًا إلى أصغر التفاصيل، وإرسال رسالة مفادها أن تحدي مصالحها على أي مستوى سيُقابل بالمقاومة. مما يمكن أن يخلق تأثيرًا مثبطًا لأولئك الذين قد يفكرون في العمل ضد الأهداف السعودية.

تمتلك السعودية موارد مالية كبيرة تمكنها من الانخراط في تدخل تفصيلي. يمكن للسعوديين تمويل المبادرات المحلية، ودعم مرشحين محددين، وممارسة نفوذ مالي على مستويات مختلفة من المجتمع والسياسة اللبنانية. هذه العضلات المالية تسمح لهم بالتواجد والنشاط في مجموعة واسعة من الساحات السياسية التي تبدو صغيرة.

قامت المملكة بتنمية شبكات وعلاقات سياسية واسعة داخل لبنان. توفر لها هذه الشبكة المعلومات والوصول اللازمين للتدخل في التفاصيل بفعالية. لديهم أتباع لبنانيون في الميدان يمكنهم تحديد الفرص أو التهديدات السياسية الطفيفة والعمل بناءً عليها.

تشعر المملكة العربية السعودية بأنها مضطرة للانخراط على مستوى دقيق مماثل، وتحدي الجهات المدعومة من إيران حتى في الانتخابات المحلية والمبادرات المجتمعية والروايات الإعلامية.

تتنافس المملكة العربية السعودية مع جهات إقليمية أخرى، مثل قطر وتركيا، على النفوذ في لبنان. التدخل التفصيلي هو وسيلة للتفوق على هؤلاء المنافسين وضمان هيمنة رؤية المملكة العربية السعودية للبنان. يتعلق الأمر بأن تكون أكثر استباقية وحضورًا على جميع المستويات من المنافسين.

باختصار، فإن تدخل المملكة العربية السعودية في "التفاصيل الصغيرة" للسياسة اللبنانية ليس تافهًا أو قهريًا، بل هو استراتيجية محسوبة مدفوعة بمخاوف استراتيجية عميقة الجذور، وانعدام الثقة، والرغبة في تعظيم نفوذها في ساحة إقليمية حاسمة. وهم يعتقدون أن السيطرة على التفاصيل ضرورية للسيطرة على الرواية والنتيجة الأكبر في لبنان، ومنع أي مكاسب لمنافسيهم الإقليميين، وخاصة إيران وحزب الله.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذا التدخل الدقيق لا يخلو من سلبيات، يمكن أن يُنظر إليه على أنه تدخل مفرط ومستهجن من قبل الأطراف اللبنانية، حتى أولئك الذين يتحالفون اسميًا مع المملكة العربية السعودية. يمكن أن يكون تدخلهم أيضًا كثيف الموارد وقد لا يضمن دائمًا النتائج المرجوة، لأن السياسة اللبنانية تظل معقدة وغير قابلة للتنبؤ، حتى مع وجود نفوذ خارجي. علاوة على ذلك، قد يؤدي التركيز المفرط على التفاصيل أحيانًا إلى تشتيت الانتباه عن التفكير الاستراتيجي الأوسع أو يؤدي إلى عواقب غير مقصودة.

عينة حول التدخل والتأثير السعودي في لبنان: الانتخابات البلدية والمحلية

تعمل السعودية منذ أسابيع على التدخل بكل شيء يرتبط بالانتخابات البلدية والمحلية اللبنانية من اختيار الأسماء إلى تشكيل اللوائح والتحالفات البلدية إلى التدخل في أسماء اللوائح المرشحة وبرامجها في المدن الكبيرة وحتى الآن يبدو أن السعودية تدخلت في تشكيل التحالفات التي انبثقت عنها اللوائح في أربع محافظات لبنانية على الاقل ومدن (بيروت – صيدا – بعلبك – طرابلس). وقد يتساءل سائل لماذا هذا التهافت السعودي على الانتخابات المحلية سيما وأنها ليست الانتخابات المفصلية التي تحقق للسعودية القبض على السياسة اللبنانية؟ ثمة جواب أولي على ذلك وهو أن نجاح التحكم والتأثير في الانتخابات البلدية يعطي السعوديين فرصة للنفاذ إلى النسيج الاجتماعي اللبناني بشكل مباشر والعمل من خلال هذا التدخل على التأثير بأنماط التفكير الاجتماعي السياسي واعادة قولبة المجتمعات وفق المصالح والمطالب السعودية في لبنان. وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات قد تبدو أقل أهمية من الانتخابات النيابية أو الرئاسية على المستوى الوطني. هذا التدخل يخدم في الواقع تعزيز الاتجاهات العامة لسياستها في لبنان بطرق متعددة.

أولًا: تعزيز النفوذ المحلي للقوى الحليفة للسعودية

فالانتخابات البلدية والمحلية توفر فرصة لبناء قواعد شعبية قوية للقوى السياسية التي تدعمها السعودية. الفوز في هذه الانتخابات يمكن أن يترجم إلى نفوذ أوسع على مستوى القاعدة الشعبية، مما يقوي موقف هذه القوى في المشهد السياسي اللبناني بشكل عام. ومن خلال دعم مرشحين وقوائم انتخابية محددة في البلديات والمجالس المحلية، تسعى السعودية إلى تمكين حلفائها على المستوى المحلي. هذا التمكين يعزز من قدرتهم على التأثير في مجتمعاتهم المحلية، ويجعلهم أكثر فاعلية في دعم الأجندة السياسية التي تتماشى مع مصالح السعودية.

كما أن الانتخابات المحلية تساعد في خلق شبكات دعم واسعة للحلفاء، تشمل شخصيات مؤثرة في المجتمع المدني، العائلات الكبيرة، رجال الأعمال المحليين، وغيرهم. هذه الشبكات تصبح رصيدًا استراتيجيًا يمكن استخدامه في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيًا: إضعاف نفوذ حزب الله وحلفائه على المستوى الشعبي

الانتخابات البلدية هي معركة على الأرض والنفوذ المحلي. من خلال دعم قوى منافسة لحزب الله وحلفائه في هذه الانتخابات، تسعى السعودية إلى تقليص نفوذ الحزب على المستوى الشعبي والمحلي. حتى لو كان حزب الله يتمتع بقوة مركزية كبيرة، فإن تقويض نفوذه في المناطق والبلدات يمكن أن يحد من قدرته على التعبئة والتأثير في الرأي العام.

ويعتبر جهاز تخطيط السياسات السعودية أن الفوز في الانتخابات البلدية من قبل قوى معارضة لحزب الله يمكن أن يساهم في تفتيت الدعم الشعبي للحزب، خاصة في المناطق التي تعتبر تقليديًا حاضنة شعبية له. هذا التفتيت، حتى لو كان تدريجيًا، يضعف من القاعدة الشعبية التي

يعتمد عليها الحزب. ومن خلال دعم قوى بديلة في البلديات، تسعى السعودية إلى إيجاد قيادات ومؤسسات محلية يمكن أن تكون بديلًا عن حزب الله وحلفائه في تقديم الخدمات والتأثير في حياة الناس اليومية. هذا يخلق خيارات أخرى للمواطنين ويقلل من الاعتماد الكلي على حزب الله.

ثالثًا: إظهار القوة والنفوذ وإرسال رسائل سياسية قوية للداخل اللبناني

تعتبر السعودية أن التدخل النشط في الانتخابات البلدية، حتى لو كانت نتائجها محدودة على المستوى الوطني، يرسل رسالة سياسية قوية بأن السعودية لا تزال فاعلة ومؤثرة في لبنان، وأنها مستعدة للاستثمار في دعم حلفائها على جميع المستويات.

كما أن التدخل في الانتخابات المحلية هو شكل من أشكال التحدي العلني لحزب الله وحلفائه. حتى لو لم تحقق القوى المدعومة سعوديًا فوزًا ساحقًا، فإن مجرد خوض المعركة الانتخابية بقوة يمثل تحديًا للوضع القائم ورسالة بأن هناك قوى داخلية مدعومة خارجيًا مستعدة لمنافسة حزب الله.

ونتائج الانتخابات البلدية يمكن أن تكون مؤشرًا على المزاج الشعبي العام والاتجاهات السياسية في لبنان. بالنسبة للسعودية، يمكن أن تكون هذه النتائج معلومات قيمة لتقييم مدى نجاح سياستها في لبنان، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى مزيد من التركيز والدعم.

رابعًا: تنسيق الجهود مع القوى والاحزاب والجماعات المعارضة لحزب الله

توفر الانتخابات البلدية فرصة للقوى المسيحية والسنية التي تتقاطع مصالحها مع السعودية في معارضة حزب الله، للتعاون والتنسيق وتوحيد جهودها على المستوى المحلي. هذا التعاون يمكن أن يمتد لاحقًا إلى مجالات أخرى من العمل السياسي. ويمكن استخدام الانتخابات البلدية لاختبار مدى فاعلية التحالفات بين القوى المختلفة المعارضة لحزب الله، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه التحالفات، وتعديلها لتحقيق نتائج أفضل في المستقبل. فضلًا عن أن التعاون الناجح في الانتخابات البلدية يمكن أن يعزز الثقة المتبادلة بين القوى المختلفة المعارضة لحزب الله، ويخلق أرضية صلبة لمزيد من التعاون في المستقبل.

خامسًا: تعزيز الاتجاهات العامة لسياسات التأثير والتدخل السعودية في لبنان

تعتبر السعودية أن التدخل في الانتخابات المحلية هو جزء من استراتيجية أوسع للضغط على حزب الله على جميع المستويات السياسية والشعبية والإعلامية والاقتصادية. هذا الضغط يهدف إلى إضعاف الحزب وتقويض نفوذه بشكل تدريجي. يعتبر التدخل السعودي في الانتخابات المحلية هو جزء من جهد أوسع لإعادة تشكيل المشهد السياسي اللبناني بما يتماشى مع المصالح السعودية، أي لبنان أقل نفوذًا لحزب الله وحلفائه، وأكثر ارتباطًا بقوى سياسية حليفة للسعودية جاري وضعها في مواقع مؤثرة.

فمن خلال دعم القوى التي تعتبرها السعودية "معتدلة" ومعارضة لحزب الله، تسعى الرياض إلى تقوية هذا "المحور المعتدل" في لبنان، وجعله قوة سياسية واجتماعية فاعلة قادرة على مواجهة "محور المقاومة" الذي تقوده إيران وحزب الله.

وختامًا يظهر التدخل النشط في الانتخابات البلدية التزام السعودية بالهيمنة والوصاية على قسم مهم من الساحة السياسية اللبنانية واستعداد المملكة لمواصلة الاستثمار السياسي والمالي في هذا البلد، على الرغم من التحديات والصعوبات. هذا الالتزام يهدف إلى طمأنة الحلفاء وتشجيعهم على الاستمرار في التعاون مع السعودية، وإرسال رسالة إلى الخصوم بأن الرياض لن تتخلى عن لبنان.

لماذا تركت واشنطن للرياض حيزًا مريحًا للعمل في لبنان

بعد عرض وتحليل التدخل السعودي لا بد من مناقشة التعاون السعودي الامريكي في الملف اللبناني والاسباب التي تجعل الولايات المتحدة شريكة للسعودية دون غيرها من الأطراف الاقليمية والدولية العابثة في لبنان. هناك عدة أسباب محتملة للتعاون الامريكي السعودي في لبنان، يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أولًا: توافق الأهداف الاستراتيجية العامة بين الولايات المتحدة والسعودية في لبنان

تشترك كل من الولايات المتحدة والسعودية في هدف رئيسي وهو الحد من نفوذ حزب الله في لبنان وتقويض النفوذ الإيراني الأوسع في المنطقة، كلا البلدين يعتبران حزب الله قوة تشكل تهديدًا للمصالح الإقليمية والدولي. لذلك، ترى الولايات المتحدة في التدخل السعودي، حتى لو كان يحمل جوانب "سلبية"، وسيلة لتحقيق هذا الهدف المشترك. وعلى الرغم من أن التدخل السعودي قد يكون "مزعزعًا للاستقرار" من بعض النواحي، إلا أن الولايات المتحدة ترى أن الهدف النهائي للسعودية في لبنان على المدى الطويل يتوافق مع المصالح الأمريكية والسعودية، وفق رؤية تجعل الساحة اللبنانية أقل تأثرًا بنفوذ حزب الله وإيران.

ثانيًا: تركيز الولايات المتحدة على أولويات وصراعات إقليمية أخرى

تنشغل الولايات المتحدة بصراعات وأزمات أكثر إلحاحًا في المنطقة، مثل الصراع الفلسطيني الصهيوني، والوضع في سوريا والعراق، لذا فإن البراغماتية الامريكية تسمح للسعودية بالإمساك ببعض الأوراق الامريكية حيث أن لبنان، رغم أهميته الاستراتيجية للولايات المتحدة، قد لا يكون على رأس قائمة الأولويات الأمريكية في كل الأوقات.

ثالثًا: حماية العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية والملفات المرتبطة بها

تعتبر السعودية شريكًا استراتيجيًا هامًا للولايات المتحدة في المنطقة، خاصة في مجالات الطاقة ومواجهة النجاحات الإيرانية في المنطقة. قد لا ترغب الولايات المتحدة في إثارة

خلافات علنية مع السعودية حول لبنان، خاصة إذا رأت أن التدخل السعودي لا يتعارض بشكل جوهري مع المصالح الأمريكية أو يمكن تحمله في سياق العلاقة الأوسع.

رابعًا: محدودية خيارات الولايات المتحدة في لبنان

تدرك الولايات المتحدة مدى تعقيد المشهد السياسي اللبناني وتوازن القوى الدقيق بين مختلف الطوائف والأحزاب والقوى الإقليمية والدولية. قد يكون التدخل المباشر أو العلني من جانب الولايات المتحدة لتقويض التدخل السعودي محفوفًا بالمخاطر وغير مضمون النجاح، وقد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث تخشى الولايات المتحدة من أن أي إجراء قوي ضد التدخل السعودي قد يؤدي إلى فراغ في النفوذ أو عدم استقرار أكبر في لبنان، مما قد يستفيد منه حزب الله أو قوى أخرى لا تخدم المصالح الأمريكية.

في بعض الأحيان، قد تفضل الولايات المتحدة الاعتماد على قوى إقليمية مثل السعودية للعب دور في ملفات معينة، بدلًا من التدخل المباشر، خاصة إذا كانت تشاركها الأهداف.

رغم اختلاف وجهات نظر داخل الإدارة الأمريكية حول تقييم التدخل السعودي في لبنان، قد يرى بعض المسؤولين النافذين في الادارة أن بعض جوانب التدخل السعودي مفيدة في الحد من نفوذ حزب الله، حتى لو كانت هناك جوانب أخرى "سلبية." وتبعًا للمذهب السياسي الامريكي في منطقة غرب آسيا الذي يعتمد على المنفعة والمصالح قد تقوم الولايات المتحدة بتقييم التكلفة والمنفعة للتدخل السعودي، وترى أن الفوائد المحتملة (مثل إضعاف حزب الله) تفوق التكاليف أو الآثار السلبية (مثل زيادة الانقسامات الداخلية).

خامسًا: عدم وجود بديل واضح أو أفضل

قد لا يكون لدى الولايات المتحدة استراتيجية بديلة واضحة أو فعالة للتعامل مع الوضع في لبنان، خاصة فيما يتعلق بتقويض نفوذ حزب الله. في ظل غياب بديل أفضل، قد تتسامح الولايات المتحدة مع التدخل السعودي كأمر واقع، أو كأقل الخيارات سوءًا.

تقدير استشرافي للتدخل السعودي السلبي في لبنان (السنة القادمة)

1. **استمرار مستوى التدخل السلبي المرتفع**

- **الدافعية المستمرة:** من المرجح أن تحافظ السعودية على دافعيتها للتدخل في لبنان، مدفوعة بهدفها الاستراتيجي بتقويض نفوذ حزب الله وحلفاءه، الأزمات اللبنانية المستمرة توفر للسعودية فرصًا إضافية للتدخل.
- **عدم تغير الظروف الأساسية:** لا يُتوقع حدوث تغييرات جذرية في المشهد السياسي اللبناني أو الإقليمي في المدى القريب تقلل من دوافع التدخل السعودي، بل إن استمرار حالة عدم الاستقرار والفراغ السياسي قد يشجع على مزيد من التدخل.

2. تركيز التدخل على مجالات رئيسي

- **الانتخابات البرلمانية 2026:** ستظل الانتخابات البرلمانية الشغل الشاغل للتدخل السعودي. ستسعى الرياض جاهدة لمنع حزب الله وحلفاؤه من إعادة صياغة السلطة في البرلمان المقبل، وستدعم برنامجًا سياسيًا يعيد صياغة الاستحقاق الانتخابي وفق قانون انتخابي ملائم ستضغط السعودية بكامل قوتها لفرضه ويبدو أنها بدأت منذ أشهر في دراسة بروفايلات وملفات المرشحين المفترضين للمجلس النيابي الذي تتعامل مع انتخاباته العام المقبل بقلق ومن المرجح أن تستخدم السعودية الطاقة القصوى لأدوات ضغطها السياسي والمالي وربما الامني للتأثير في هذا الاستحقاق.
- **الوضع الاقتصادي:** ستستمر السعودية في ربط أي دعم اقتصادي أو مالي للبنان بتحقيق "إصلاحات" سياسية واقتصادية تعتبرها ضرورية، والتي تتضمن عادة تقليل دور حزب الله وتطبيق قرارات دولية مثل القرار 1701. قد تستخدم السعودية التلويح بالمساعدات كأداة ضغط لتحقيق أهداف سياسية.
- **تعزيز القوى المعارضة لحزب الله:** ستواصل السعودية دعم القوى السياسية والإعلامية والمجتمعية اللبنانية التي تعارض حزب الله، بهدف تقوية الجبهة الداخلية المناوئة للحزب. قد يشمل ذلك دعمًا ماليًا وإعلاميًا وتنسيقًا سياسيًا.
- **الجيش اللبناني:** سيستمر دعم السعودية للجيش اللبناني، مع التركيز على تعزيز قدراته كقوة "موازية" أو "بديلة" لحزب الله في حفظ الأمن والسيطرة على السلاح. قد يشمل ذلك مساعدات عسكرية أو تدريبية، ولكن مع توقعات بأن يقوم الجيش بدور أكثر حزمًا في مواجهة حزب الله.

3. استمرار الأساليب السلبية الرئيسية

- **التدخل المباشر في الشؤون الداخلية:** من المتوقع استمرار التدخل السعودي في القرارات السياسية اللبنانية الكبرى، ومحاولات التأثير في تشكيل الحكومات والانتخابات، ودعم قوى سياسية معينة.
- **الضغوط الاقتصادية والمالية:** سيستمر استخدام الضغوط الاقتصادية والمالية كأداة للضغط السياسي، بما في ذلك التلويح بوقف المساعدات أو الاستثمارات.
- **الحملات الإعلامية والتحريضية:** ستستمر الحملات الإعلامية المدعومة سعوديًا التي تستهدف حزب الله وحلفائه، وتؤجج الانقسامات الداخلية.

- **عرقلة التوافقات السياسية:** من المرجح أن تستمر السعودية في لعب دور يعرقل التوافقات السياسية الداخلية إذا كانت لا تخدم أهدافها، خاصة فيما يتعلق بتقويض نفوذ حزب الله.

4. سيناريوهات محتملة

- **السيناريو الأكثر ترجيحًا:** استمرار الوضع الراهن مع تدخل سعودي سلبي مرتفع، وتداخل وتعاون بين السياسات السعودية والأمريكية، وبعض التباين والتنافس مع السياسات الفرنسية والقطري. سيستمر لبنان في مواجهة أزمات سياسية واقتصادية، مع استمرار التدخلات الخارجية التي تزيد من تعقيد الوضع.
- **سيناريو متفائل أقل احتمالًا:** حدوث توافق دولي أوسع (بما في ذلك السعودية والولايات المتحدة وفرنسا وقطر) على استراتيجية موحدة لدعم استقرار لبنان وإجراء إصلاحات حقيقية، مع تخفيف حدة التدخلات السلبية. هذا السيناريو يتطلب تغييرًا كبيرًا في مواقف الأطراف الإقليمية والدولية.
- **سيناريو متشائم أقل احتمالًا:** تصاعد التدخلات السلبية إلى مستوى يؤدي إلى تفاقم الأزمات في لبنان بشكل كبير، وربما إلى مزيد من عدم الاستقرار الأمني أو السياسي، أو حتى إلى صراع داخلي أوسع. هذا السيناريو يتطلب تصعيدًا كبيرًا في التوترات الإقليمية والدولية وتدهورًا حادًا في الوضع الداخلي اللبناني.

خلاصة واستنتاج

التدخل السعودي مصر على وضع حزب الله تحت ضغط سياسي وإعلامي ومالي مستمر، ويحاول عزله وتقويض شعبيته، ولكنه قد لا ينجح في تحقيق أهدافه بشكل كامل بسبب قوة حزب الله وتجذره في المجتمع اللبناني.

التدخل السعودي السلبي سيكون له آثار مدمرة على لبنان ككل، حيث سيساهم في تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من الانقسامات الداخلية، ويضعف مؤسسات الدولة، ويعرقل الاستقرار والتنمية.

التدخل السعودي في الانتخابات البلدية والمحلية في لبنان ليس مجرد اهتمام بالشأن المحلي، بل هو جزء من استراتيجية أوسع وأعمق تهدف إلى تعزيز النفوذ السعودي في لبنان، وتقويض نفوذ حزب الله وحلفائه، وإعادة تشكيل المشهد السياسي اللبناني بما يخدم مصالح الرياض. هذه الانتخابات، رغم طبيعتها المحلية، تعتبر أداة مهمة في يد السعودية لتحقيق أهدافها العامة في لبنان.